بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

لدى قراءتي شرح صحيح مسلم للإمام النوويّ ، وبعض كتبه " رحمه الله تعالى" وجدته في بعض المواضع يردّ فيه على النحويّين إنكارهم بعض الأساليب النحويّة ، فيرى أنَّ ورودها دليل صحيح على استعمالها في اللغة ، وحجة عليهم في جوازه ، فهو يرى أنَّ الحديث النبوي الشريف قاطع لأقوالهم وآرائهم ، لأنَّ النحويّين لم يحيطوا باللغة إحاطة تامة ، بل كانت مضطربة في كثير من المواضع ، وهو يرد عليهم أنَّهم قد استبعدوا الحديث النبوي الشريف من دائرة الاحتجاج النحويّ ، ولكن هناك خلاف بين النحاة على صحة الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف إذ انقسموا الى ثلاث فئات الفئة الأولى : وهي التي جوزت الاستشهاد بالحديث مطلقا ، وأكثرت من الاستشهاد به ، وعدته مصدرا من مصادر النحوي وفي طليعتها ابن خروف وابن مالك ورضي الدين الاسترابادي وابن هشام الانصاري وطائفة من شراح الالفية ، والفئة الثانية : وهي التي لم تتطرف في الاستشهاد في الحديث كما لم تمنعه ، فوقفت موقفا وسطا بين الفئتين المجوزة والمانعة ، ومن أبرز رجالها ابو إسحاق الشاطبي (٧٩٠هـ) وجلال الدين السيوطي ، اذ قال : (واما كلامه ﷺ فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي بالمعنى وذلك نادر جدا ، وقد تداولتها الاعاجم والمولدون قبل تدوينها ، فرووها بما أدت اليه عبارتهم ، فزادوا ونقصوا وقدموا واخروا ، وابدولوا الفاظا بالفاظ ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مرويا على أوجه شتى بعبارات مختلفة) [١] فقد جوز علماء هذه الفئة الاستشهاد بالأحاديث التي اعتني بنقل الفاظها ولم يرضوا عمن منع الاستشهاد بالحديث ، كما نقدوا من جوز الاستشهاد به دون تمييز بين ما روي منه بالمعنى او باللفظ [٢] ، والفئة الثالثة : هذه الفئة من النحاة تطرفت ، فمنعت الاستشهاد بالحديث مطلقا متذرعة بوقوع الاختلاف في ألفاظه لروايته بالمعنى دون اللفظ وكذلك وقوع اللحن فيه ، لأن كثيرا من رواته كانوا من الأعاجم ولهذين السببين لم يستشهد به على رأيهم المتقدمون من النحويين كأب عمروا ابن العلاء وعيسى ابن عمر والخليل

بن احمد وسيبويه من أئمة البصريين ، والكسائي والفراء وعلي بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس [٣] ، ومن أبرز رجال هذه الفئة أبو الحسن علي بن الحسن الاشبيلي المعروف بابن الضائع (٦٨٠هـ) ، وأثير الدين محمد بن يوسف المعروف بأبي حيان الأندلسي (٧٤٥هـ) [٤] وهذا أمر قد أخطأ فيه النحويّون جادة الصواب ، لأنَّ الحديث النبوي الشريف قد احتاط المُحَدِّثونَ في نقل ألفاظه إحاطة دقيقة، فيذكرون للفظ عدة روايات ، واحتاطوا أيضا في نقلهم عن الرواة ، فلم ينقلوا عن المعروفين بالكذب والوضع على النبي ﷺ واشترطوا شروطا في غاية الدقة بالأخذ عن الثقات فلم يقبلوا من الذين اشتهروا بعدم الأمانة والفسق وخوارم المروءة ، أو فيهم علة تقدح في عدالتهم وأمانتهم [٥] ، والرد على ما قاله النحويين أن تدوين الحديث النبوي سبق فساد اللغة ودخول اللحن اليه من المولدين ، قال الدماميني : (تدوين الأحاديث والأخبار بل وكثير المرويات وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية ، حين كان كلام اولئك المبدلين يسوغ الاحتجاج به ، وغايته يومئذ تبديل لفظ يصح الاحتجاج به بلفظ يصح الاحتجاج به ، فلا فرق بين الجميع في صحة الاستدلال على تقدير التبديل ومنع تغييره ، ونقله بالمعنى) [٦] ، فالحديث النبوي الشريف تتوافر فيه شروط لم تكن متوافرة في نقل كلام العرب ، فنقل النحويّون عن الجاهليين والمجهولين غير معروفي الحال ، وقد وقع الانتحال في كلام العرب لا سيما في الشعر الجاهلي، والإمام النوويّ يرى أنَّ الحديث النبوي الشريف حجة في الاحتجاج النحويّ ، لأنَّ ثبوت هذا التركيب النحويّ ، أو اللفظ بطريق صحيح دليل على صحته وجوازه ، لأنَّ الرسول ﷺ أفصح من نطق بالضاد ولأنَّه لا ينطق من تلقاء نفسه قال تعالى : ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤ ﴾ [٧] .

المسألة الاولى : (عمل أوشك بصيغة الماضي)

من ذلك احتجاجه بقول الصحابيّ الجليل عبد الله بن مسعود ﷺ: (لَوْ رُخِّصَ لَهُمْ فِي هَذِهِ الْآيَةِ لَأَوْشَكَ إِذَا بَرَدَ عَلَيْهِمُ الْمَاءُ أَنْ يَتَيَمَّمُوا بِالصَّعِيدِ) [٨] ، إذ قال النوويّ : (معنى " أوشك"

أقرب وأسرع ، وقد زعم بعض أهل اللغة أنَّه لا يقال : أوشك ، وإنَّما يستعمل مضارعا فيقال : يُوشِك كذا ، وليس كما زعم هذا القائل ، بل يقال : أوشَك أيضاً ، ومما يدل عليه الحديث مع أحاديث كثيرة في الصحيح مثله)[٩] ، وجاء بيانه في موضع آخر أنَّ هذه الصيغة ثابتة بالسماع والنقل ، والإثبات مقدم على النفي على وفق ما تقتضيه الأصول النحويّة [١٠] ، وقد ثبت هذا اللفظ في صحيح البخاري "♫ " [١١] ، وهو أعلى مراتب الحديث الصحيح هو اتفاق الإمامين البخاري ومسلم على إخراجه [١٢] ، وجاء كلامه في معرض شرحه قول الصحابي الجليل عبد الله بن عمرو ﷺ: (إِنَّ فِي الْبَحْرِ شَيَاطِينَ مَسْجُونَةً، أَوْثَقَهَا سُلَيْمَانُ، يُوشِكُ أَنْ تَخْرُجَ، فَتَقْرَأَ عَلَى النَّاسِ قُرْآنًا) [١٣] ، إذ قال : (وقوله " يوشك " هو بضم الياء وكسر الشين معناه : يقرب ويستعمل أيضا ماضيا : فيقال : أوشك كذا أي قرب ، ولا يقبل قول مَنْ أنكَرَهُ من أهل اللغة، فقال : لم يستعمل ماضياً ، فإنَّهُ نفي يعارضه إثبات غيره والسماع وهما مقدمان على نفيه) [١٤] ، يشير الإمام النوويّ من أهل اللغة الى الأصمعيّ (٢١٦هـ) فقد ثبت عنه هذا النفي، اذ قال ابن عقيل(٧٦٩هـ) : (وزعم الأصمعيُّ أنَّهُ لم يستعمل "يُوشِكُ " إلّا بلفظ المضارع ، ولم تستعمل " أَوْشَكَ " بلفظ الماضي وليس بجيد ، بل حكى الخليل(١٧٠هـ) استعمال الماضي كقوله[١٥] :

وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لأَوْشَكُوا ... إذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يمَلُّوا وَيَمْنَعُوا

نعم الكثير فيها استعمال المضارع وقلَّ استعمال الماضي) [١٦]، ونقل الشيخ خالد الأزهريّ (٩٢٥هـ) هذا الإنكار عن أبي علي الفارسيّ (٣٧٧هـ) [١٧] ، وفي قول ابن عقيل نظر، فقد جاءت هذه الصيغة كثيراً في الشعر منهُ ما تقدم، ومنه قول الكلحبة اليربوعي [١٨]:

إِذَا المَرءُ لَم يَخشَ الكَرِيهَةَ أَوشَكَتْ ... حِبالُ الهُوَينَى بالفتى أَنْ تَقَطَّعا

ومنه قول جرير في هجاء العباس بن يزيد الكندي [١٩] :

إذا جَهِلَ الشقيُّ ولم يُقَدِّرْ ..... بِبَعضِ الأَمْرِ أَوشَكَ أَنْ يُصَابَا

ومنه قول عروة بن الورد [٢٠] :

وَصَارَ عَلى الأَدْنيْنَ كَلاًّ وَأَوْشَكَتْ ... صِلاَتُ ذَوِي القُرْبَى لَهُ أَنْ تَنَكَّرَا

وأمَّا في الحديث النبوي الشريف فقد بلغ حداً يخرج عن صفة القلة التي أشار إليها ابن عقيل ، ومن ذلك قوله ﷺ: (مَنْ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ ، فَأَنْزَلَهَا بِالنَّاسِ ، لَمْ تُسَدَّ فَاقَتُهُ ، وَمَنْ أَنْزَلَهَا بِاللَّه ، أَوْشَكَ اللَّهُ لَهُ بِالْغِنَى إِمَّا مَوْتًا عَاجِلا ، أَوْ غِنًى عَاجِلا) [٢١] ، ومنه قولهﷺ: (الْحَلاَلُ بَيِّنٌ وَالْحَرَامُ بَيِّنٌ وَبَيْنَ ذَلِكَ أُمُورٌ مُشْتَبِهَةٌ فَمَنْ تَرَكَ مَا اشْتَبَهَ عَلَيْهِ كَانَ لِمَا اسْتَبَانَ لَهُ أَتْرَكَ وَمَنِ اجْتَرَأَ عَلَى مَا يَشُكُّ فِيهِ أَوْشَكَ أَنْ يُوَاقِعَ مَا اسْتَبَانَ لَهُ) [٢٢] ، ومنه قول النبي ﷺوقد سئل عن الاستئذان على الأم فقال لهﷺ: (إِنْ لَمْ تَفْعَلْ أَوْشَكَ أَنْ تَرَى مِنْهَا مَا يَسُوءُكَ) [٢٣] ، ومنه قول النبي ﷺ: (أَوْشَكَ الرَّجُلُ أَنْ يَتَمَنَّى أَنَّهُ خَرَّ مِنَ الثُّرَيَّا) [٢٤] ، وقوله ﷺ: (إِنْ طَالَتْ بِكُمْ مُدَّةٌ أَوْشَكَ أَنْ تَرَى قَوْمًا يَغْدُونَ فِي سَخَطِ اللهِ) [٢٥] ، وقوله ﷺ: (إِنِّي أُوشِكُ أَنْ أُدْعَى فَأُجِيبَ) [٢٦] ، وقوله ﷺ: (فَإِذَا انْطَمَسَتِ النُّجُومُ ، أَوْشَكَ أَنْ تَضِلَّ الْهُدَاةُ) [٢٧] ، وقولهﷺ: (قَدْ أَوْشَكَ الرَّجُلُ أَنْ يَخْرُجَ فَلاَ يَرْجِعَ حَتَّى تُحَدِّثَهُ نَعْلاَهُ وَسَوْطُهُ مَا أَحْدَثَ أَهْلُهُ بَعْدَهُ) [٢٨] ومنه قول سيدنا عثمان ﷺ في الخمر : (... فَاجْتَنِبُوا الْخَمْرَ فَإِنَّهَا لاَ تَجْتَمِعُ هِيَ وَالإِيمَانُ أَبَدًا إِلاَّ أَوْشَكَ أَحَدُهُمَا أَنْ يُخْرِجَ صَاحِبَهُ) [٢٩] ، ومنه قول سيدنا عمر بن الخطاب ﷺ: (فَلاَ تَبِيعُوا أُمَّهَاتِ أَوْلاَدِكُمْ فَإِنَّكُمْ إِنْ فَعَلْتُمْ أَوْشَكَ الرَّجُلُ أَنْ يَطَأَ حَرِيمَهُ وَهُوَ لاَ يَشْعُرُ) [٣٠] ،، مما تجدر الإشارة إليه أنَّ بعض النحويّين قد ذهب إلى أكثر من ذلك فذكر أنَّ " يُوشِكُ " له فعلُ

أمرٍ ، وفعلُ تفضيلٍ قال أبو حيان النحويّ (٧٤٥هـ) :(ووقع في شعر زهير *الأمر من " أَوْشَكَ " في قوله :* [٣١]

حتَّى إِذَا قَبضَتْ أُولى أَظفَارِهِ .... وأَوْشِكْ مَا لَمْ يَخْشَهُ يَقَعُ

وأفعل التفضيل في قوله : [٣٢]

بأَوْشَكَ مَ ِنهْ أَنْ يُسَاورَ قِرْنَهُ.. إِذا شَالَ عَنْ خَفْضِ العَوَالِي

وذكر النحويّون أنَّ " أَوشك " يأتي منه اسم فاعل ، ومنه قول كثير عزة : [٣٣]

فإِنَّكَ مُوشِكٌ أَنْ لا تَرَاهَا ..... وَتَغْدُو دُوْنَ غَاضِرَةَ العَوادِي

وهو نادر قليل) [٣٤] ، ومن هذا يتبين لنا أنَّ إنكار الأصمعيِّ وأبي علي الفارسي ومن تبعهم من المتأخرين الذين رأوا أن استعمال أوشك بصيغة الماضي قليل ، وأن مجيئها بصيغة المضارع هو الكثير المستعمل على نحو ما ذهب إليه ابن عقيل وابن هشام غيرُ دقيقٍ في هذه المسألة لكثرة الأحاديث النبوية الشريفة ، فهي حجة للإمام النوويّ عليه فضلاً على كلام العرب الفصحاء ، وردٌّ لمن قال: إنَّ استعمال "أوشك" بصيغة الماضي قليل ، بل الصواب أنَّه قد كَثُرَ كثرة تخرج عن حدِّ القلة ، ومحجوج عليه بما نقله النحويّون كالخليل رحمه الله تعالى وغيره ، قال أبو حيان : (وأنكر الأصمعيُّ " أوشك" وقد نقله الخليل وغيره وهو مسموع في كلامهم) [٣٥] ، بل ذهب جلال الدين السيوطيّ الى أنَّ الغالب في أفعال كاد وأخواتها أنْ تلازم الماضي وقلَّ سماعها في المضارع [٣٦] ، ومما تجدر الإشارة إليه أنَّ بعض النحويّين قد انتقدوا الأصمعيّ ومنهجه في اللغة إذ ذكر أبو القاسم الزجاجيّ (٣٣٧هـ) عن أبي حاتم السجستانيّ (٢٥٥هـ) أنَّه قال عن

الأصمعيّ (٢١٥هـ) : (إنَّما لجَّ الأصمعيُّ ، لأنَّهُ كان مولعاً بأجود اللغات ويردُّ ما ليس بالقوي ، وذلك الوجه أجود الوجهين) [٣٧] ، وقال عنه أيضاً ابن السيد البطليوسيِّ (٥٢١هـ) : (وكان الأصمعيُّ "عفا الله عنه" يتسرع إلى تخطئة الناس وينكر أشياء كلها صحيحة) [٣٨] .

المسألة الثانية : (صياغة اسم التفضيل من الألوان)

وقد يكون ردُّ الإمام النوويّ على مذهب نحوي لم يجزه النحاة ، وأجازه هو ، وورود هذا الأسلوبِ النحويّ في الحديث النبويِّ الشريف دليل على جوازه ، وإنَّ هذا الإنكار منهم له لا يصح ، ومن ذلك ما جاء في قول النبي ﷺ في وصف حوض الكوثر : (حَوْضِي مَسِيرَةُ شَهْرٍ، وَزَوَايَاهُ سَوَاءٌ، وَمَاؤُهُ أَبْيَضُ مِنَ الْوَرِقِ) [٣٩] ، إذ قال : (هكذا في جميع النسخ " الورِق " بكسر الراء ، وهو الفضة ، والنحويّون يقولون : إنَّ فعل التعجب الذي يقال فيه : " أفعل من كذا " إنَّما يكون فيما كان ماضيه على ثلاثة أحرف ، فإنْ زاد لم يتعجب منه فاعله ، وإنَّما يتعجب من مصدر ، فلا يقال : " ما أبيضَ زيداً ، ولا زيدٌ أبيضُ مِنْ عَمروٍ" وإنَّما يقال : " ما أشدَّ بياضَهُ وهو أشدُّ بياضاً مِنْ كذا"، وقد جاء في الشعر والنثر أشياء مِن هذا ، وهو دليل على صحته وهي لغة وإنْ كانت قليلة الاستعمال ، ومنها قول سيدنا عمر ﷺ " وَمَنْ ضَيَّعَهَا، فَهُوَ لِمَا سِوَاهَا أَضْيَعُ " [٤٠]) [٤١] ، وهاهنا يرد بهذا الأثر الصحيح على جمهور النحويّين البصريِّين ، ومَن سار على مذهبهم الذين منعوا من صياغة اسم التفضيل من الألوان [٤٢] ، بل ذهب أبو القاسم الحريريِّ (٥١٦هـ) إلى أبعد من ذلك فعدَّ هذا الأسلوب النحويّ أنَّه من لحن العوام ، ومجمع عليه وغلط مقطوع به ، وعلل ذلك أنَّ العرب لم تبنهِ من الفعل الثلاثي الذي خصته لخفته [٤٣]، وعلل النحاة البصريّون هذا المنع بعلل منطقية بعيدة عن منطق اللغة الوصفيّ ، ومن هذه العلل أنَّ الألوان ليس لها فعل ثلاثي ، وإنَّما يأتي من الفعل الرباعي على صيغة " أفعلَّ " مثل : أحمرَّ وأسودَّ وصيغة " إفعالَّ " مثل : إحمارَّ [٤٤]، وأجيب عنه أنَّه قد ورد منها فعلٌ ثلاثي مثل : أَدَمَ وشَهُبَ وسَمِرَ وسَوِدَ [٤٥] ،

ومنهم من علل أنَّه لم يتعجب من اللون والعيب ،لأنَّه خلق ثابتة في العادة ، وإنَّما يتعجب مما يقبل الزيادة والنقصان ، فجرت مجرى الأجسام الثابتة في حالة واحدة مثل اليد والرجل فكما لا يجوز أنْ نقول : " ما أيداهُ ولا ما أرجَلهُ " لبعده عن الفعل ، فكذلك لا نقول : " ما أسودَهُ ولا ما أعورَهُ" ، لأنَّهما معان لازمة تجري مجرى الخلق ، وهذا قول الخليل [٤٦] ، وعلل بعض النحويّين أنَّ هذه الأفعال لا يتأتى منها أفعل التفضيل ، لأنَّها أفعال رباعية ، فإذا جئنا بها للتفضيل لألتبس علينا التفريق بينهما ، فلوقلنا : " زيدٌ الأسودُ " على أنَّه للتفضيل لم يعلم أنَّه بمعنى ذو سواد ، أو بمعنى الزائد في السواد وقد يكون من السؤدد وليس من السواد [٤٧] ، وأجيب عن هذا التعليل ، وإنَّما يتم هذا إذا تبين أنَّ " أفعل " الصفة مقدم على بنائه على أفعل التفضيل ، وهو كذلك لأنَّ ما يدل على مطلق ثبوت الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الآخرة في الصفة ، والأولى موافقة الوضع لما هو بالطبع [٤٨] ، بيد أنَّ النحويّين أجازوا صياغة أفعل التفضيل من الألوان والعيوب الظاهرة نحو قولنا : " فلانٌ أبلدُ من فلانٍ ، وأجهلُ منهُ ، وأحمقُ وأرعنُ" مع أنَّ بعضها يجيء لغير التفضيل أيضا كأحمقَ- حمقاء ، فلا يطرد تعليلهم هذا بأنَّ " أفْعَلَ " لغير التفضيل[٤٩] ، ويجاب عن هذا أيضاً أنَّ النحويّين قد قرروا لنا أصلاً نحوياً عمل به في كثير من القواعد النحويّة ، وهو اللبس فإذا تبين لنا أنَّ أفْعُلْ التفضيل نستطيع أنْ نميزها من غير التفضيل جاز لنا أنْ نصوغ من الألوانِ والعُيوب أفْعُلَ التفضيل ، وعلل النحاة أنَّ الالتباس اضطرهم إلى التفريق بينهما في جمعي التصحيح والتكسير فجمعوا كل واحد بجمع لم يجمع عليه الآخر [٥٠] ، ومما تجدر الإشارة إليه أنَّ ابن مالك (٦٧٢هـ) "رحمه الله " ذهب مذهب البصريين في عدم جواز صياغة أفعل التفضيل من الألوان، فوصف هذا التركيب النحويّ بالشذوذ إذ قال : (ومن المحكوم بشذوذه قولهم : " هو أسودُ من حنكِ الغرابِ " ، وقول النبي ﷺ في صفة الحوض : " أبيض من اللبنِ ") [٥١] ، وهذا أمر يدعو إلى الاستغراب من ابن مالك إذ المشهور والمعروف عنه في كتبه الدفاع عن لغة الحديث الشريف ، فقد احتج بها ، وأثبت من طريقها بعض القواعد

النحوية التي خالف عامة النحويين تارة ، وتارة أخرى بعضهم ولعل أهم هذه الكتب كتابه " شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح " الذي سعى من خلاله لدفع الإشكال النحوي واللغوي الوارد في صحيح البخاري ، أو التأسيس على أساسه في بناء قاعدة نحوية جديدة الألوان، لأنَّهما أصل الألوان ، ومنهما يتركب سائرها من الحمرة والصفرة والخضرة والصهبة والشهبة إلى غير لكنه حكم على هذا الأسلوب النحوي بشذوذه ، وهو حديث قد ورد في صحيح البخاري [٥٢] ، ومن الجدير بالذكر أنَّ النحاة الكوفيّين ماعدا الفراء[٥٣] أجازوا صياغة أَفْعُل التفضيل من الفعل الرباعي على وزن " أَفْعَلَ "من الألوان والعيوب فجائز عندهم أنْ تقول : " زيدٌ أبيضُ مِنْ عمروٍ، وعمروٌ أَسْوَدُ مِنْ زَيدٍ " واحتجوا بالنقل عن كلام العرب الفصحاء وبالقياس ، وإنَّما جوزوا ذلك في السواد والبياض من دون سائر ذلك ، فإذا كانا هما الأصلين للألوان كلها جاز أنْ يثبت لهما ما لا يثبت لسائرهما من الألوان [٥٤] ، بل أجاز الكسائيُّ (١٨٩هـ) وهشام الكوفيُّ (٢٠٩هـ) صياغة أفعل التفضيل من الألوان مطلقا [٥٥] ، وأما النقل فمن ذلك قول طرفة بن العبد[٥٦] :

أَمَّا المُلُوكُ فأَنْتَ الْيَوْمَ أَلأَمُهُمْ ... لُؤْمًا وَأَبْيَضُهُمْ سِرْبَالَ طَبَاخِ

ومنه قول رؤبة [٥٧] : جارِيَةٌ فِي دِرْعِها الفَضْفاضِ ... أَبْيَضُ مِنْ أخت بَنِي إباضِ

وأنشد المتنبي على هذه اللغة قوله [٥٨] :

إبْعِدْ بَعُدْتَ بَيَاضاً لَا بَيَاضَ لَهُ ... لأَنْتَ أَسْوَدُ فِي عَيْنِي مِنَ الظُّلَمِ

وقد انتقد النحويّونَ المتنبيّ استعماله هذا الأسلوب النحويّ ، ولكن الدكتور صاحب جعفر أبو جناح وصف هذه الاعتراضات على المتنبيّ بأنَّها جملة لا تخلو من التكلف والوهن مسوغاً إياه استعماله في الكلام [٥٩] ، وأجاب النحاة المانعون بأجوبة عقلية منطقية لا تمت إلى اللغة بصلة ، فكان على النحاة البصريّين أنْ ينقادوا إلى أدلة السماع ، ويقولوا : إنَّ هذا من

القليل ، أو النادر لا أنْ يصفوا هذا التركيب النحويّ أنَّهُ شاذٌ ، لأنَّ أحد البيتين فيه أنَّ " أفْعَلَ " ليس للمبالغة ، وإنَّما هو بمنزلة قولك : شيءٌ أسودٌ وأبيضٌ : مبيضٌ ومسودٌ والخلاف فيما يراد المبالغة ، والثاني : إنَّ هذا من الشذوذ الذي لا تناقض به الأصول قولهم : إنَّ البياض والسواد أصلان للألوان ، فجوابه من وجهين : أحدهما : ليس كذلك ، بل كل لون أصل بنفسه ، وليس مركب ولو قدر أنَّهُ مركبٌ ، ولكن هذا لا يمنع من أنْ يكون أصلاً ، لأنَّ حقيقته واسمه تغيرا ،فهو بمثابة الأدوية المركبة ، فإنَّ طباعها وأسماءها تخالف أحكام مفرداتها ، وكذلك ما رُكِّبَ من الكلمات نحو " لولا " و " لن " ، الثاني : تقدر أنَّهما أصلان ، ولكن لم يُجَوِّز النحاة بناءها على هذه الصيغة ، وبيانُهُ من وجهين : أحدهما : أنَّ العلة في امتناع التعجب من غيرهما موجودة فيهما ، وهو كونهُ على أكثر من أربعة أحرف ، والأصل ألا يخالف مقتضى العلة لأنَّ الاصول أولى بمراعاة أحكامها ، وأبعد من التغيير بخلاف الفروع ، فإنَّ الفروع مغيرةٌ عن الأصل ، ألا ترى أنَّ النسب إلى حنيفة حنفيّ ، وإلى ثقيف ثقفيّ ، ولم يكن الفرق بينهما إلا حنيفية حذفت منها التاء ، فحذفت منها الياء أيضا ، وثقيف لم يحذف منه شيءٌ فلم تحذف منه الياء [٦٠] ، هكذا نرى كيف انقاد النحاة البصريّون ومن سار على مذهبهم مثل أبي البقاء العكبريّ (٦١٦هـ) وأبي البركات الأنباريّ (٥٧٧هـ) إلى العلل المنطقية ، والتأويل المتكلف الذي لا يسمن ولا يغني من جوع ، وكان الأحرى بهم وهم يحافظون على الأصول والمقاييس في بناء اللغة أنْ ينقادوا إلى أدلة النقل الصحيحة والثابتة من كلام النبي ﷺ وكلام العرب الفصحاء وهذا ما تقتضيه الصناعة النحويّة ، كان عليهم أنْ يصفوا هذا الأسلوب النحويّ باللغة القليلة على نحو ما وصفه الإمام النوويّ ، ويسلموا من هذه التأويلات المتكلفة والتعليلات المتعسفة التي أثقلت العقول والأذهان ، أو يصفوه بالندرة على نحو ما وصفه ابن قيّم الجوزيّة (٧٥١ هـ) [٦١] ، وكما أجازه بدر الدين ابن الناظم(٦٨٦هـ) من غير الثلاثي من الألوان والعيوب[٦٢] ، ومما تجدر الإشارة إليه أنَّ

جمعاً كبيراً من المُحَدِّثينَ وأصحاب السنن والمسانيد قد رووا هذا اللفظ الذي ذكره الإمام النوويّ في صحيح مسلم (٢٦٤هـ) [٦٣] ، وبعضهم بلفظ :(أَبْيَضُ مِنْ اللّبَنِ) [٦٤] ، وبعضهم بلفظ : (أَبْيَضُ مِنْ الثَّلْجِ) [٦٥] ، وهذه الروايات تعطينا دلالة أنَّ هذه اللفظة " أبيضُ " قد رواها طائفة كثيرة من الرواة يستحيل على العقل والعادة تواطؤهم على الخطأ ، وأنَّهُ من تصرف الرواة ، فنقل الرواة ما سمعوا من غير تغيير ، وقد وقعت يدي على بعض الآثار في غير سياق هذا الحديث النبوي الشريف جاءت فيها لفظة (أبيض)أفعَلَ للتفضيل، ومنهُ قوله ﷺ : (فَيَخْرُجُ مِنْ كُلِّ رِيشَةٍ لَوْنٌ أَبْيَضُ مِنَ الثَّلْجِ وَأَلْيَنُ مِنَ الزَّبَدِ، وَأَعْذَبُ مِنَ الشَّهْدِ) [٦٦] ، وروى الحاكم عن النبي ﷺ في وصف الكوثر قوله : (هُوَ نَهَرٌ أَعْطَانِيهِ اللَّهُ فِي الْجَنَّةِ تُرَابُهَا مِسْكٌ أَبْيَضُ مِنَ اللَّبَنِ) [٦٧] ، ومن ذلك قول حذيفةﷺ في وصف الحوض : (الحَوضُ أَبيَضُ مِنَ اللَّبَنِ) [٦٨] ، ومنه قول أبي هريرةﷺ في وصف النار : (أَتُرَوْنَهَا حَمْرَاءَ كَنَارِكُمْ هذه؟ لَهِيَ أَسْوَدُ مِنَ الْقَارِ) [٦٩] ، ومنه أيضاً قول عطاء التابعيّ الجليل : (كَانَ رَأْسُ السَّائِبِ أَسْوَدَ مِنْ هَذَا الْمَكَانِ) [٧٠] ، وفي كلام العرب الفصحاء ما يعضده ، فقد ورد مثل هذا الأسلوب النحويّ إذ روى الكسائيُّ والفراء عن العرب قولهم : " ما أَسْوَدَ شَعْرَهُ"[٧١]، وروي عن أمّ الهيثم قولها : " هو أَسْوَدُ مِنْ حنكِ الغرابِ "، ووجدت شاهداً شعرياً لذي الرمة جاء على هذه اللغة قوله : [٧٢]

نُسعِّرُها بأَبيضَ مشرفيَّ ..... كَضوءِ البَرقِ يختلسُ القِلالا

وقولُ جميل بثينة [٧٣] :

وَأَبيَضَ مِنْ مَاءِ الحَدِيدِ مُهَنَّدٍ..... لَهُ بَعدَ إِخلاصٍ ضَرِيبَةُ رَونَقِ

وهذا شاهدٌ شعريّ صريح من شاعر فصيح قيل : إنَّهُ أشعر أهل الجاهليةِ ، وأهل الإسلام [٧٤] ، وفي هذا دلالة على صحة جواز هذا الأسلوب النحويّ على نحو ما أشارَ إليهِ الإمام النوويّ ، ولا يمكن بأيِّ حال مِن الأحوال أنْ يَؤول على أوجهٍ نحوية إلا بضربٍ مِنَ التكلف والتعسف على نحو ما يؤوله النحاة البصريون ، وبعد هذا كله نستطيع القول إنَّ كثرة الشواهد من الحديث النبوي الشريف ، وكلام العرب الفصحاء المحتج بكلامهم يخرج هذه اللغة من القلة إلى حدِّ الكثرة ، ولا يمكن بأيِّ حال من الأحوال أنْ يجتمع رواة الحديث النبوي الشريف على هذا الخطأ أو اللحن وإنَّ النحاة البصريّين لو وقفوا على هذه الشواهد الصحيحة الفصيحة الصريحة لكان لهم رأيٌ آخر في هذا الأسلوب النحويّ ، وهذا ما دعا المُحدِّثون أنْ يعترضوا على ما قاله النحاة البصريّون خاصة قولهم : إنَّهُ شاذٌ ، بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك على نحو ما قاله الإمام المازريّ (٥٣٦هـ) : (وهذا الذي وقع في الحديث يصحح كون ذلك لغة) [٧٥] ، وقال القرطبيّ (٦٥٦هـ) : (لا معنى لقول من قال من متعسفة النحاة ، لا يجوز التلفظ بهذه الأصول مع صحة هذه الروايات وشهرة تلك الكلمات) [٧٦] ، وقال المناويّ (١٠٣١هـ) : (وكفاك به شاهداً بناءه لفعل التعجب منها بدون أشد وأبلغ ، وإنْ منعه النحاة ، فيقال: " ما أبلغَ زيداً وهو أبيضُ مِن اللبنِ" ، فهو لغة قليلة ، ولا يلزم قلتها عدم فصاحتها لصدورها عن صدر الفصحاء) [٧٧] ، وهذه اللغة حجة للنحاة الكوفيّين كما قال الإمام الزركشيّ (٧٩٤هـ) والقسطلانيّ (٩٢٣هـ)[٧٨]، بل ذهب ابن الحاجّ النحويّ (٥٠٤هـ) إلى أنَّ هذا الأسلوب هو القياس بعينه ولا يعد مقصوراً منه على السماع [٧٩] ، ومن المستغرب في هذه المسألة أنَّ بعض المُحَدِّثين قد انساقوا وراء دعاوى النحويّين أنَّ هذا الأسلوب أعني استعمال " أبيضَ " اسم تفضيل جاء مخالفاً لمقاييسهم ، لأنَّ الرواةَ قد غيّروه عن اللفظ الصحيح وهو " أشدُ بياضاً " على قياسهم ، إذ قال ابن حجر العسقلاني : (ويحتمل أنْ يكون ذلك من تصرف الرواة) [٨٠] ،وتابعه بدر الدين العينيّ (٨٥٥هـ) [٨١] واحتجا بأنَّهُ قد ورد في صحيح مسلم على هذه اللغة المعروفة المشهورة الموافقة

لما قالوه النحاة ، وكذا رواه الإمام أحمد (٢٤١هـ)عن ابن مسعود [٨٢] ، وقد ذكرت آنفا أنَّ جمهور المحدثين وأصحاب كتب السنن والمسانيد قد رووا لفظة " أبيض من" لا سيما الإمام البخاري (٢٥٦هـ) ومسلم ، وقد ثبتت الرواية باللفظين ، فلا بد من قبولهما ، وأنّهما مستويان من مستويات اللغة ، فهي لغة فصيحة ، وأخرى أفصح منها وهذه اللغة الفصيحة قليلة الاستعمال لا يعني شذوذها ،فالقليل يقاس عليه ، وليس الشاذ في اللغة [٨٣] ، وهذا اللفظ جاء على وفق الأصل فهو مطرد في القياس شاذ في الاستعمال ، لأنَّهُ جاء من فعل رباعي ، والأصل أنْ يكون من فعل ثلاثي على رأي النحويّين بيد أنَّ الأخفش الأوسط (٢١٥هـ) وتبعه أبو العباس المبرد (٢٨٥هـ) أجازا أنْ يصاغ من الفعل الثلاثي المزيد بحرف أو أكثر بعد ردِّه إلى أصله فعل تعجب إذ قال : (قلت : " ما أعطاهُ للدراهمِ ، وأولاهُ بالمعروفِ " ، وإنَّما مِن " أعطى " و " أولى " فهذا وإنْ كان قد خرج إلى الأربعة – فإنَّما أصلهُ الثلاثة ، والهمزة في أوله) [٨٤] ، وعليه فلا مانع من أنْ نصوغ اسم تفضيل من الألوان والعيوب إذا رددناه إلى أصله الثلاثي ، فيرتفع هذا الإشكال النحويّ ، فليس في الحديث النبوي الشريف أي خروج عن الأصول النحويّة .

المسألة الثالثة : (صياغة اسم التفضيل من خير وشرٌ)

ومن ذلك ما جاء في عمل اسم التفضيل من كلمتي " خير " و " شر " على وزن أفعلَ " أخير وأشر " وجاء كلام الإمام النوويّ في معرض حديثه على قول النبي ﷺ للأقرع بن حابس ﷺ عندما قال له : (إِنَّمَا بَايَعَكَ سُرَّاقُ الْحَجِيجِ مِنْ أَسْلَمَ، وَغِفَارَ، وَمُزَيْنَةَ، خَيْرًا مِنْ بَنِي تَمِيمٍ، وَبَنِي عَامِرٍ، وَأَسَدٍ، وَغَطَفَانَ، أَخَابُوا وَخَسِرُوا؟» فَقَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنَّهُمْ لَأَخْيَرُ مِنْهُمْ) [٨٥] ، فقال النوويّ : (هكذا هو في جميع النسخ " لأخيرُ " وهي لغة قليلة تكررت في الأحاديث ، وأهل العربية ينكرونها ويقولون : الصواب خير وشر [٨٦] ، ولا يقال : أخيرُ ولا أشرُّ

، ولا يقبل إنكارهم ، فهي لغة قليلة الاستعمال) [٨٧] ، بل ذهب بعض المحدثين إلى أنَّها لغة مشهورة في كلام العرب ، إذ مجيء هذه الألفاظ أعني "خير وشر " على صيغة " أَفْعُلْ تفضيل " " أخيرُ وأشرُ " حجةً في استعمالها لثبوتها في الأحاديث الصحيحة [٨٨] ، بل ذهب بعض المحدثين إلى أنَّها لغة فصيحة ، لا تقل فصاحة عن لغة القياس [٨٩] ، وهاهنا يرد الإمام النوويّ على النحويّين البصريّين والكوفيّين عامة[٩٠] بهذه الأحاديث الصحيحة الثابتة عن رسول الله ﷺ والتي احتج بها عليهم أنَّ صياغة اسم التفضيل على وزن " أفعل " من " خير وشر " جائز مقبول من الناحية النحويّة والصرفية ، وهو الأصل أنْ تكون على هذه الصورة اللغوية ، لكنَّ النحاة ذكروا أنَّ الغالب في هاتين الكلمتين أعني " خير وشر " هما المستعملان في اللغة ، وبها جاء القرآن الكريم ، وقد حذفت منها الهمزة لكثرة الاستعمال [٩١] ، ودليل قلة الاستعمال عند النوويّ هو أنَّ النحويّين لم يقفوا على هذه اللغة إلا عند شواهد قليلة ، ومن ذلك قراءة قرآنية شاذة إذ قرأ أبو قلابة المدنيّ [٩٢] قوله تعالى: ﴿ سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَّنِ ٱلْكَذَّابُ ٱلْأَشِرُ ﴾[٩٣] ، بتشديد الراء في "الأشرّ " [٩٤] ، وهو اسم تفضيل من " شر " قال ابن جنيّ في توجيه هذه القراءة : (" الأشرُّ " بتشديد الراء هو الأصل المرفوض، لأنَّ أصل قولهم : هذا خيرٌ منه وهذا شرٌ منهُ ، هذا أخيرُ منهُ وأشرُّ منْه ، فكثُر استعمال هاتين الكلمتين ، فحذف الهمزة منها ويدل على ذلك قولهم : الخيرى والشرى تأنيث الأخير والأشر وقال رؤبة [٩٥] : بلالٌ خير الناس وابن الأخيرِ، فعلى هذه جاءت القراءة) [٩٦] ، وجاءت هذه اللغة في الحديث النبويّ الشريف على هذا الأصل الذي عدَّه النحويّون شاذاً في الاستعمال مطرداً في القياس ، ومن ذلك قول النبيّ ﷺ:(إِنَّ مِنْ أَشَرِّ النَّاسِ عِنْدَ اللهِ مَنْزِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ، الرَّجُلَ يُفْضِي إلى امْرَأَتِهِ،) [٩٧] ، قال النوويّ: (هكذا وقعت الرواية " أشرُّ " بالألف وأهل النحو يقولون لا يجوز " أشرُّ وأخير " وإنَّما يقال : هو خيرٌ منه وشرٌ منه ، قال : وقد جاءت الأحاديث الصحيحة باللغتين جميعا ، وهي حجة في جوازهما جميعاً وأنَّهما لغتان) [٩٨] ، وهذا قول القاضي عياض (٥٤٤هـ) من قبل ،

وقد تابعه الإمام النوويّ في هذا ، لأنَّه وجد كلامه في هذه المسألة اللغوية صائباً ، ومجيء هذه الأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺدليل على صحة جوازه في اللغة وهو حجة على النحويّين الذين ذكروا أنَّه شاذ، لأنَّه مخالف للمشهور في القرآن الكريم قال تعالى : ﴿ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضْعَفُ جُندًا ﴿٧٥﴾ ﴾[٩٩] ، ومجيء هذا اللفظ دليل على استعماله ، ولكنَّه لغة قليلة على نحو ما أشار إليه الإمام النوويّ ، والقلة عند النحويّين لا تعني عدم استعمالها وفصاحتها ، فجاءت هذه الاحاديث لتشير إلى تلك اللغة ، وإلى ذلك الأصل المرفوض على زعمهم ، ووصف الجوهريّ (٣٩٨هـ) هذه اللغة بالرديئة ينقضها كثرة هذه الأدلة فهي صحيحة وثابتة عن النبي ﷺ ،وفصحاء الصحابة "رضي الله عنهم" فقد ثبت أنها لغة ليست بالقليلة ولا بالرديئة[١٠٠]، ومن ذلك ما جاء في جواب اليهود للرسول ﷺ وقد سألهم عن الصحابي الجليل عبد الله بن سلامﷺ بعد إسلامه فأجابوه : (أَعْلَمُنَا ، وَابْنُ أَعْلَمِنَا وَأَخْيَرُنَا ، وَابْنُ أَخْيَرِنَا) [١٠١] ، وقول النبي ﷺ: (لَهَذَا عِنْدَ اللهِ أَخْيَرُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ مِلْءِ الأَرْضِ مِثْلَ هَذَا) [١٠٢] ، ومنه قوله ﷺ: (فَإِنَّهُ لَا يَأْتِي عَلَيْكُمْ زَمَانٌ إِلا الَّذِي بَعْدَهُ أَشَرُّ مِنْهُ) [١٠٣] ، فقال عنها بدر الدين العيني: (و كَذَا فِي رِوَايَة الْأَكْثَرين، وَفِي رِوَايَة أبي ذَر والنسفي "أشرُّ "، وَعَلَيهِ شرح ابْن التِّين يُقَال: كَذَا وَقع أشر، بِوَزْن أفعل، وَقد قَالَ الْجَوْهَرِي: فلَان شَرّ من فلَان، وَلَا يُقَال: أشرُّ إلاَّ فِي لُغَة رَدِيئَة. قلت: إِنْ صحت الرِّوَايَة بأفعل التَّفْضِيل لَا يلْتَفت إلى مَا قَالَه الْجَوْهَرِي وَغَيره) [١٠٤] ، فأبان لنا العيني منهج المحدثين مع الشواهد اللغوية في الحديث النبوي الشريف أنَّها حجة في الاحتجاج بها ولا ينظر إلى اعتراض النحويّين عليها لثبوت صحتها ، ومنه حديث البراء بن عازب ﷺقال أُتِيَ النبيُّ ﷺ بثوبِ حريرٍ فجعلوا يتعجبون من حسنهِ ولينهِ فقال : (لَمَنَادِيلُ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ فِي الْجَنَّةِ، أَفْضَلُ ، أَوْ أَخْيَرُ) [١٠٥] ، ومنه قول النبي ﷺ لأم المؤمنين أم حبيبة ﷺ: (وَلَوْ كُنْتِ سَأَلْتِ اللهَ أَنْ يُعِيذَكِ مِنْ عَذَابٍ فِي النَّارِ وَعَذَابٍ فِي الْقَبْرِ كَانَ أَخْيَرَ، أَوْ أَفْضَلَ) [١٠٦] ، ومنه قول عبد الله بن مسعود ﷺ: (وَإِنَّ أَخْيَرَ الصَّلَاةِ الرُّكُوعُ وَالسُّجُودُ) [١٠٧] ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ "رضي الله

عنهما ": (أَتَى رَسُولُ اللهِ ﷺ وَقَدْ حَمَلَ قُثَمَ بَيْنَ يَدَيْهِ وَالْفَضْلَ خَلْفَهُ ، أَوْ قُثَمَ خَلْفَهُ وَالْفَضْلَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَأَيُّهُمْ شَرٌّ ، أَوْ أَيُّهُمْ خَيْرٌ) ، قال ابن حجر معلقا على هذا الحديث مسوغاً إياه من الناحية النحويّة : (ذُكِرَ شَرُّ الثَّلَاثَةِ عِنْدَ عِكْرِمَةَ كَذَا لِلْمُسْتَمْلِي وَفِي رِوَايَةِ الْكُشْمِيهَنِيِّ أَشَرُّ بِزِيَادَةِ أَلِفٍ أَوَّلَهُ وَفِي رِوَايَةِ الْحَمَوِيِّ الْأَشَرُّ فَأَمَّا أَشَرُّ بِزِيَادَةِ أَلِفٍ فَهِيَ لُغَةٌ تَقَدَّمَ تَقْرِيرُهَا فِي شَرْحِ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ فَفِيهِ قَالُوا أخيرنا وبن أَخِيرِنَا وَجَاءَ فِي الْمَثَلِ : صُغْرَاهَا أَشَرُّهَا) [١٠٨]،ومنه قول رجل للنبيّ ﷺ: (وُلِدَ لِي مَوْلُودٌ فَمَا أَخْيَرُ الأَسْمَاءِ) [١٠٩] ، وقول النبي ﷺ : (لَيُدْرِكَنَّ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ رِجَالٌ مِنْ أُمَّتِي، هُمْ مِثْلُكُمْ أَوْ خَيْرُهُمْ مِثْلُكُمْ أَوْ أَخْيَرُ) [١١٠] ، وقول أُسَيد بن حُضير الأنصاريّ ﷺ للنبيّ ﷺ : (جَزَاكَ اللهُ أَيْ رَسُولَ اللهِ أَطْيَبَ الْجَزَاءِ أَوْ أَخْيَرَ) [١١١] ، ومنه قول ابن سيرين "♫" وقد سُئِل عن المهدي"♠" خير أو أبو بكر وعمر" رضي الله عنهما" ؟ فقال : (هُوَ أَخْيَرُ مِنْهُمَا، وَيَعْدِلُ بِنَبِيٍّ) [١١٢] ، وقول النبي ﷺ: (اللَّهُمَّ اجْعَلْ أَخْيَرَ أَعْمَالِنَا مَا يَلِي آجَالَنَا) [١١٣] ، وقول النبي ﷺ: (أَبُو بَكْرٍ أَرَقُّ أُمَّتِي وَأَرْحَمُهَا ، وَعُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَخْيَرُ أُمَّتِي وَأَعْدَلُهَا) [١١٤] ، ومنه قول أنس ﷺ: (إِنَّ النبيّ ﷺ نَهَى أَنْ يَشْرَبَ الرَّجُلُ قَائِمًا قَالَ قَتَادَةُ : فَقُلْنَا فَالأَكْلُ ، فَقَالَ : ذَاكَ أَشَرُّ ، أَوْ أَخْبَثُ) [١١٥] ، فقال الإمام النوويّ عن هذه الأحاديث ،ومبيناً رفض النحويّينَ هذه اللغة : (هكذا وقع في الأصول " أشر " بالألف ، والمعروف في العربية " شر " بغير ألف ، وكذلك " خير " قال تعالى : ﴿ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا ﴿٢٤﴾ ﴾[١١٦]، وقال تعالى : ﴿ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضْعَفُ جُندًا ﴿٧٥﴾ ﴾ [١١٧]، ولكن هذه اللفظة وقعت هنا على الشك ، فأنَّه قال : " أشرُ أو أخبث " ، فشك قتادة في أنَّ أنساً قال : أشر ، أو قال : أخبث ، فلا يثبت عن أنس " أشر " بهذه الرواية ، فإن جاءت هذه اللفظة بلا شك ، وثبت عن أنس فهو عربي فصيح فهي لغة ، وإنْ كانت قليلة الاستعمال ، ولهذا نظائر مما لا يكون معروفاً عند النحويّين ، وجارياً على قواعدهم ، وقد صحت به الأحاديث فلا ينبغي ردُّه إذا ثبت ، بل يقال : هذه لغة قليلة الاستعمال ، ونحو هذا من

العبارات، وسببه أنَّ النحويّين لم يحيطوا إحاطة قطعية بجميع كلام العرب ، ولهذا يمنع بعضهم ما ينقله غيره عن العرب كما هو معروف ، والله أعلم) [١١٨] وأشار هنا إلى أنَّ علة اضطراب النحويّين في أحكامهم ومقاييسهم أنَّهُ جاء من عدم إحاطتهم الكاملة بكلام العرب ، فكان استقراؤهم ناقصاً ، وكان الحديث النبوي الشريف جزءاً من هذا الاستقراء الناقص، فلم يقفوا عنده وقفة متفحصٍ لكلامه ومتمعنٍ في أساليبه ، فكانوا مقصرين في هذا الجانب تقصيراً كبيراً لا يمكن تجاهله ، وهاهنا أوضح الإمام النوويّ منهجه في الدراسة اللغوية أنَّهُ يحتج بالحديث النبوي كثيراً ويقدِّمه على كلام النحويّين ومقاييسهم ، وهو حجة عليهم ، وقد أخطأ النحويّون خطأً كبيراً باستبعادهم ثروة لغوية كبيرة، لو وقفوا عليها لكان لهم رأي آخر في هذه المسألة ، فهي شواهد كثيرة لا يمكن بأيِّ حال من الأحوال أنْ توصف بالشذوذ ، أو بالضعف ، أو اللحن وقد صدرت من رجال هم من فصحاء العرب وبلغائها ، والذي يبدو لي أنَّ هذه اللغة لا يمكن أنْ توصف بالقلة على نحو ما ذهب إليه بعض المحدثين كابن حجر العسقلانيّ(٨٥٢هـ) والسيوطيّ (٩١١هـ)[١١٩] ، بل يقال: إنَّها لغة مشهورة وتعد مستوىً من مستويات اللغة الفصحى لكثرة شواهدها التي تخرجها من حدِّ القلة إلى حدِّ الكثرة ، فأقلُّ ما يقال عنها: إنَّها جاءت على الأصل المتروك في القياس غير المستعمل والمطرد في الكلام ، ومما تجدر الإشارة إليه أنَّ مجمع اللغة العربية في القاهرة قد أخذ برأي الكوفيّين وأبي الحسن الأخفش الأوسط فأجازوا التعجب بالألوان وصياغة أفعل التفضيل منها لكثرة الشواهد، وكذلك من باب التخفيف على المتكلمين في العصر الحديث لكثرة استعمال هذه الصيغ [١٢٠].

نتائج البحث

١. البحث أعطى صورة واضحة وجلية عن منهج الإمام النوويّ في الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف ، وأنَّه يحتج به بعد كلام الله تعالى مخالفا منهج النحويّين لاسيما المتقدمين منهم الذين يقدمون كلام العرب على غيره من الكلام سوى كلام الله تعالى .

٢. أعطى البحث صورة لمنهج المحدثين في الدراسة النحويّة ، فهم يحتجون بالحديث النبوي الشريف بكثرة ويبنون عليه قواعدهم وأصولهم ، فهم يرون أنَّ كلام النبي ﷺ حجة على النحويّين، وليست اللغة حجة على النبي ﷺ .

٣. أضاء لنا البحث عن مرحلة من مراحل الدراسة النحويّة، إذ أقلَّ أكثر النحاة الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف ، ولم يقفوا عنده وقفة متدبر ومتفحص له ، بل العكس هو الصحيح ، فهم لم يلقوا له بالاً ، فجاءت أحكامهم النحويّة في كثير منها منقوصة غير كاملة ، فهم لم يحيطوا بالموروث اللغوي إحاطة كاملة ، وعزوفهم عن الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف خطأ كبير لا يمكن تسويغه بحجج واهية مفادها أنّ الحديث النبوي الشريف روي بالمعنى وليس باللفظ ، وأنَّ جُلَّ رواته من الأعاجم فيقعون في اللحن

٤. تمثّل هذه الردود نضجاً كبيراً في التفكير النحويّ لدى الإمام النوويّ خاصة ، ولدى المحدثين عامة ، إذ تحتاج هذه الردود اطلاعٌ واسع على اللغة ومعرفة كبيرة بالألفاظ ومعانيها ودلالاتها وغريبها ، وبيان مواطن الخلل والضعف فيها .

٥. منهج الإمام النوويّ أنَّه يقدم الأحاديث النبوية الشريفة على ما قاله النحويّون ويعدها حجة عليهم ، لأنَّها أدلة ثابتة صحيحة ثبت نقلها بالعدول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه الكرام رضي الله تعالى عنهم .

٦. ولما كانت الاحاديث النبوية الشريفة صحيحة ثابتة باللفظ ، فلا يجوز للنحويين ردها اذا وردت فيها مخالفة لغوية ، أو نحوية لقواعد اللغة وأصولها ، ولا يجوز إنكارهم لهذا الأسلوب النحويّ ، أو الألفاظ التي جاء بها الحديث النبوي الشريف ، لأنَّ الصناعة النحويّة تقدم السماع والنقل على المنطق والقياس والعلل الفلسفية .

٧. ورود الأسلوب النحويّ ، أو اللفظة في الحديث النبوي الشريف المخالفة لقواعد اللغة واصولها لاتعدّ خروجاً عنها ، بل دليل على صحة استعمالها وجوازهما في اللغة ، فلا اعتبار بما قاله النحويّون بشذوذه أو ضعفه ، أو خروجه عن القياس .

الهوامش

[١] الاقتراح في اصول النحو : ٢٩ ، وينظر : عقود الزبرجد في اعراب الحديث النبوي : ٦٨/١ – ٧٠

[٢] ينظر : الاقتراح في اصول النحو : ٣٠ ، وارتقاء السيادة في علم اصول النحو : ٤٧ .

[٣] ينظر : الاقتراح في اصول النحو : ٣٠ .

[٤] ينظر : الشواهد والاستشهاد في النحو : ١٠٣– ٣٠٩ ، وينظر تفصيل ذلك أيضا : علوم الحديث ومصطلحه : ٣٢٥–٣٣٣ .

[٥] ينظر تفاصيل ذلك : تدريب الراوي على تقريب النواوي ، ص ٢٣٠ – ٢٣٥ .

[٦] شرح التسهيل : ٢٤٣/٤ ، نقلا عن كتاب الدماميني النحوي في ضوء شرحه لمغني اللبيب :٥٣ .

[٧] سورة النجم : الآية ٣–٤ .

[٨] صحيح مسلم (٣٦٨) كتاب الحيض – باب التيمم .

[٩] شرح صحيح مسلم : ٥٠/٤ .

[١٠] الاقتراح في علم أصول النحو : ١٠٧–١١٤ .

[١١] صحيح البخاري : (٣٤٧) كتاب التيمم – باب اذا خاف الجنب على نفسه المرض .

[١٢] ينظر : تدريب الراوي : ٧٣ .

[١٣] مقدمة شرح صحيح مسلم : باب النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحملها

[١٤] شرح صحيح مسلم : ٧٦/١ .

[١٥] قائله مجهول ، وينظر : شرح ابن عقيل : ٣١١/١ .

[١٦] شرح ابن عقيل : ٣١١/١ ، وينظر العين : ٣٧٤/٤ ، مادة "وشك ".

[١٧] ينظر : شرح التصريح على التوضيح : ٢٨٧/١ .

[١٨] نسب اليه في نوادر أبي زيد : ١٧٩ .

[١٩] ديوانه : ٥١

[٢٠] ديوانه : ٦١ ، وينظر العين : ٣٧٤/٤، مادة (وشك) .

[٢١] السنن الكبرى البيهقي : (٧٨٩٦) .

[٢٢] السنن الكبرى للبيهقي : (١٠٧٠٤) .

[٢٣] مصنف ابن أبي شيبة : (١٧٨٩١) .

[٢٤] مسند الامام أحمد : (٨٨٨٨) .

[٢٥] مسند الامام احمد : (٨٥١٦) ، وصحيح مسلم : (٢٨٥٧) .

[٢٦] مسند الامام أحمد : (١١٤٣٠).

[٢٧] مسند الامام أحمد : (١٢٦٢٧) .

[٢٨] مسند الامام أحمد : (٨٠٤٩) .

[٢٩] المصدر نفسه : (١٧٨٠٢) .

[٣٠] المصدر نفسه : (٢٢٢٩٩).

[٣١] ديوانه : ٢٤٤ .

[٣٢] قائله مجهول ، ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٧٣/٢.

[٣٣] ديوانه : ٢٢٠

[٣٤] إرتشاف الضرب : ٢/ ٢٧٣.

[٣٥] إرتشاف الضرب : ٢٦٥/٢ .

[٣٦] المطالع السعيدة في شرح الفرائد الجديدة : ٢٦٩/١ .

[٣٧] مجالس العلماء : ١٩٥ .

[٣٨] الاقتضاب في شرح ادب الكتاب : ١٩٧/١ .

[٣٩] صحيح مسلم : (٢٢٩٢) ،كتاب الفضائل – باب اثبات حوض نبينا ﷺ وصفاته .

[٤٠] موطأ الامام مالك : (٦) ، والسنن الكبرى للبيهقي (٢١٨٤).

[٤١] شرح صحيح مسلم : ٥١/١٥ .

[٤٢] ينظر : الانصاف المسألة (١٦) : ١٤١/١ .

[٤٣] ينظر : درة الغواص في اوهام الخواص ٣١-٣٢ .

[٤٤] وهذا قول سيبويه وأصحابه ما عدا الأخفش ، ينظر : المقتضب : ٤٤٤/١ ، وشرح التصريح : ٧١/٢ .

[٤٥] ينظر : المقتضب : ٤٤٤/٢ ، والايضاح شرح المفصل : ٦٢٦/١ .

[٤٦] ينظر : الكتاب : ٩٨/٤ ، وينظر : الانصاف : ١٤٣/١ .

[٤٧] ينظر : درة الغواص في أوهام الخواص :٣١ ، وشرح الكافية للرضي : ٥١٥/٣ .

[٤٨] ينظر : شرح الكافية للرضي : ٥١٥/٣ .

[٤٩] ينظر : المصدر نفسه : ٥١٥/٣ .

[٥٠] ينظر : الايضاح شرح الفصل : ٦٢٦/١ .

[٥١] شرح التسهيل : ٣٨٢/٢ ، وينظر : شرح ابن عقيل : ١٦٤/٢ .

[٥٢] صحيح البخاري : (٦٥٧٩) كتاب الرقائق – باب في الحوض . صحيح البخاري : (٦٥٧٩) كتاب الرقائق – باب في الحوض .

[٥٣] ينظر معاني القرآن : ١٢٧/٢–١٢٨ ، والخلاف النحوي وكتاب الانصاف :٢٧٤ .

[٥٤] ينظر : التبيين عن مذاهب النحويّين : ٢٩٢ ، المسألة (٤٣) .

[٥٥] ينظر : ارتشاف الضرب : ٢٦١/٣ .

[٥٦] ديوانه : ٦٦ .

[٥٧] ملحق ديوانه : ١٧٦ .

[٥٨] ديوانه : ١٥١/٤ .

[٥٩] ينظر : دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها : ٢٦٥ .

[٦٠] ينظر : الانصاف: ١٤٥/١–١٤٦ ، و التبيين عن مذاهب النحويّين : ٢٩٣–٢٩٤ .

[٦١] ينظر : إرشاد السالك الى حل ألفية ابن مالك : ٨٢/٢ .

[٦٢] شرح الألفية لابن الناظم : ٣٤٢ .

[٦٣] صحيح ابن حبان : (٦٤٥٢) ، والبعث والنشور للبيهقي : (١٣٠) .

[٦٤] مسند ابن أبي شيبة : (٣٢٣٤٦) ومسند الإمام احمد : (١٣٤٧٥) ومسند البزار : (٣٨٤١) ، والمعجم الكبير للطبراني : (٧٦٦٥) والمستدرك على الصحيحين : (٣٩٧٨) .

[٦٥] المعجم الكبير للطبراني : (١١٢٤٩) ، والأحاديث المختارة : (١١١) .

[٦٦] صفة الجنة لابي نعيم : (٣٤) .

[٦٧] المستدرك على الصحيحين : (٣٩٧٨) .

[٦٨] مصنف ابن ابي شيبة : (٤١٩) .

[٦٩] موطأ الامام مالك : (٣٦٤٨) .

[٧٠] دلائل النبوة للبيهقي :٢٠٩/٦ .

[٧١] ينظر : معاني القرآن للفراء : ١٢٨/٢ .

[٧٢] ديوانه : ٢٠٢ .

[٧٣] ديوانه : ١٥٠ .

[٧٤] ينظر : كتاب الأغاني : ٩٢/٨-٩٥ .

[٧٥] المعلم بفوائد مسلم : ٣٠٢/٢ .

[٧٦] المفهم لما اشكل من تلخيص كتاب مسلم : ٩٢/٦ .

[٧٧] فيض القدير في شرح الجامع الصغير : ٥٢٩/٢ .

[٧٨] ينظر : التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح : ٦٤/٨ ، وإرشاد الساري: ٣٣٩/٩

[٧٩] ارتشاف الضرب : ٢٦١/٣ .

[٨٠] ينظر : فتح الباري : ٢/ ٥٨٧ .

[٨١] عمدة القاري شرح صحيح البخاري : ٢٢/ ١٣٩ .

[٨٢] مسند الامام أحمد : (٣٨٦٠) .

[٨٣] ينظر : الاقتراح في اصول النحو : ٧٣ .

[٨٤] المقتضب : ٢/ ٤٤٢ .

[٨٥] صحيح مسلم : (٢٥٢٢) كتاب فضائل الصحابة ، باب من فضائل غفار وأسلم .

[٨٦] ينظر : درة الغواص : ٣٩ .

[٨٧] شرح صحيح مسلم : ١ / ٧٤ .

[٨٨] ينظر : اكمال المعلم بفوائد مسلم : ٣١٦/٤ .

[٨٩] ينظر : عمدة القاري : ٧٨/٢٢ ، وارشاد الساري: ٣٢١/٥ .

[٩٠] ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف المسألة ١٦ : ١٤٥/١ – ١٤٦ ، والتبيين عن مذاهب النحويين ك ٢٩٣– ٢٩٤ ، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة : ١٢٠ .

[٩١] ينظر : شرح الكافية الشافية : ٥٠٤/١.

[٩٢] هو محمد بن أبي دارة ، مقرئ معروف ، ينظر : غاية النهاية في طبقات القراء : ٦٢/٢ .

[٩٣] سورة القمر : آية ٢٦ .

[٩٤] ينظر : شواذ القراءات لابن خالويه : ١٤٨ ، وشواذ القراءات للكرماني : ٤٥٥ .

[٩٥] من ملحق ديوانه : ١٧٦ .

[٩٦] المحتسب : ٣٤٩/٢ .

[٩٧] صحيح مسلم : (١٤٣٧) كتاب النكاح – باب تحريم افشاء سر المرأة .

[٩٨] شرح صحيح مسلم : ٨/١٠ ، وينظر : اكمال المعلم : ٣١٦/٤ ، و المفهم : ٥٨٨/٤

[٩٩] سورة مريم : من الآية ٧٥ .

[١٠٠] ينظر : صحاح اللغة : ٥٤١ ، مادة (شرر) ، وينظر عمدة القاري : ٢٤ /١٨٤ .

[١٠١] صحيح البخاري : (٣٣٢٩) .

[١٠٢] مسند الامام احمد (٢٢٠٠٤) .

[١٠٣] شرح السنة للبغوي : (٤٢٩٠) .

[١٠٤] عمدة القاري : ٢٤ /١٨٥ ، وينظر : صحاح اللغة : ٥٤١ ، مادة (شرر)

[١٠٥] مسند الامام احمد : (١٨٥٤٤) .

[١٠٦] مسند الامام احمد : (٣٦٩٦) .

[١٠٧] صحيح ابن خزيمة : (٥٣٨) .

[١٠٨] فتح الباري : ١٠/ ٣٩٧ .

[١٠٩] التاريخ الكبير للبخاري : ٣٥/٥ وشعب الايمان للبيهقي : (٨٢٦٨)

[١١٠] الفتن لنعيم بن حماد : (١٠٢٧) .

[١١١] شعب الايمان : (٨٧١٢) .

[١١٢] الفتن لنعيم بن حماد : (١٠٢٧) .

[١١٣] مسند الحارث : (٧٥٢).

[١١٤] مسند الحارث : (٩٦٥) .

[١١٥] صحيح مسلم : (٢٠٢٤) كتاب الأشربة – باب كراهية الشرب قائما .

[١١٦] سورة الفرقان : الآية ٢٤ .

[١١٧] سورة مريم : من الآية ٧٥ .

[١١٨] شرح صحيح مسلم : ١٣/١٦٠-١٦١ .

[١١٩] فتح الباري : ٢٥٣/٧ ، والديباج على صحيح مسلم بن الحجاج : ٤٨/٤ .

[١٢٠] ينظر : القرارات النحويّة والتصريفية لمجمع اللغة العربية في القاهرة : ٢٢٩ .

Abstract

Imam Al-Nawawi is Abu Zakaria Yahiya Bin Sharaf Mrri Imam Al-Hafith Al- Nawawi Al-dimashqi . He was born in Muharam (631 A.H.) ,and he has died (676 A.H.) . In this study , many of Al-Nawawi 's replies to the grammarians have been tackled .Such replies drived from the prophet's well- attested traditions which deny their claims that this grammatical structure is linguistically substandard.Accordingly , it seems that Al-Nawawi 's replies are right since they are based on the Arabs standard speeches.So, the use of this grammatical structure is just a standard one but less used and this does not mean that it is not standard. Hence, the use of such structures in the prophet's traditions is a good proof of their correct use . Finally, the researcher has discussed some of Al-Nawawi 's explicit replies ,the first one appears in the occurrence of "Awshaka: in the past, the second one appears in the coinage of the noun in the superlative from colours and flaws , while the third one has to do with the formation of superlative from good and evil .All this is being appended by sources and references Praise be to Allah forever and ever .

من ردود الإمام أبي زكريا النوويّ (٦٧٦هـ) على النحويّين في شرحه على صحيح مسلم

ملخص البحث

الامام النوويّ : هو أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري الامام الحافظ النوويّ الدمشقي، ولد في محرم سنة احدى وثلاثين وستمائة ، وتوفي رحمه الله في سنة ستمائة وست وسبعين من الهجرة (٦٧٦هـ)( ) ، تناولت في البحث عدة مسائل نحوية كان للإمام النوويّ رد فيها على بعض النحويّين ، وهذا الرد عليهم جاء من خلال ورود بعض الاحاديث النبوية الصحيحة والثابتة عن رسول الله التي تدحض دعواهم أنَّ هذا التركيب النحويّ غير فصيح في اللغة ، أو شاذ خارج عن القياس، أو من لحن العوام ، وتبين لي من خلاله أنَّ الصواب ما قاله الإمام النوويّ ، لأنَّه ساق أدلة كثيرة على صواب رأيه من كلام العرب الفصحاء ، وإنَّ مجيء هذا الاستعمال النحويّ يعد لغة فصيحة قليلة الاستعمال ، وأنَّ القلة في اللغة لا تعني عدم فصاحتها ، وثبوت ذلك في الحديث النبوي الشريف دليل على صحة استعمالها ، فتكون حجة له على النحويّين ، وناقشت فيه بعضاً من هذه الردود التي كان للإمام النوويّ ردٌّ صريح عليهم ، فجاءت في ثلاث مسائل ، الأولى في مجيء (عمل أوشك بصيغة الماضي) ، والثانية (صياغة اسم التفضيل من الألوان والعيوب) ، والثالثة (صياغة اسم التفضيل من خير وشر) ، وأردفته بأهمِّ النتائج وبثبت المصادر والمراجع ، والحمد لله أولا وآخرا .